

واما كونها كالتصالة انما كالتصالة اي كالتصالة اقتضته
 الاوليه كونها كالتصالة في نفسها باعتبار الحقيقة وعدمها او جملة السبب او
 غيره ذلك ما يتنص الى السؤال عرف وعقضية الا انه عطف نفسه
 فتفصل الثانية عنها الكون وقد ورد على منع العطف على الجملة التي هي
 كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه بعد قوله ما كانت
 للغي والذبيحة امورا الا انه هو في تقدير ولم استغفر ابراهيم لابيه وقد
 عطف الجواب بعد تقديره واجيب بان المراد بالاستيناف لا للعطف
 وبغير ذلك تامله عت لما بينهما من الاتصال اي الاتصال
 الشبه فكما ان الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستبقة
 للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتب
 للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا صورة الجواب والسؤال
 والا يستناف من شدة كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه وب
 عبد الحكيم وفي الاطوار بعد تقدير قول المصنف كما يفضل الجواب عن السؤال
 ما نضه وهذا يشعر بان من وجبات كمال الاتصال كون الجملتين سوالا
 وجوابا وانما لم يبعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال
 لا يحتاج الفصل فيما الي اعتباره لانهما يكونان في كلام متكلم في الجواب
 ابدا ابتداء كلام غير مسوق بما يوظف عليه فلم يحتمل ان اعتبارا لبقائه
 بالسؤال ولذا ان نقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم او بيان
 لها لان الجواب بيان جهتم السؤال اه وكتب اي قوله لما بينهما
 من الاتصال وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال
 لما بينهما من كمال الاتصال اذ السؤال انس والجواب اضارع
 قال السكاكي الحاصل ان المصنف ينزل الاول منزلة السؤال الثانية
 جعلها والسكاكي بقدر السؤال واقفا فالثانية جوابه قلله في العروس
 من سنن وكتب اي قوله قال السكاكي في القاعف وهذا اي كلام
 السكاكي فيتميمه ان موجب المنع هو جواب السؤال مقدر وما
 تقدم يفتنه ان الموجب هو تنزيل الاول منزلة السؤال ويمكن
 ان يجعل الكلام على معنى ان السؤال يقدر كالتواضع لثبات المذكورة

بعد